«فتح» : نريد حواراً سريعاً مع مصر للتأكد من نوايا وقرارات حماس

فلسطين: نتانياهو يواصل إفشال محاولات استئناف المفاوضات

حاجز لجيش الاحتلال عند المعابر مع غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات» : قالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها أمس الأربعاء، إن «رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يواصل محاولاته لتدمير ما تبقى من أمل في نجاح الجهود الأمريكية المبذولة لاستئناف المفاوضات».

وأوضحت الوزارة بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن «نتانياهو يعلن صراحة عن مواقفه المعادية للسلام، ويتفاخر بإجراءات حكومته الاستيطانية والتنكيلية بحق الشعب الفلسطيني. ففي كلمة لأعضاء الحزب القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف، كرر نتانياهو أسطواناته العنصرية، مدعيا أن الضفة الغربية مثل أي منطقة تقع في (دولة إسرائيل)، وأن لدى سكانها الحق في العيش بها».

وأشارت إلى أن أقوال نتانياهو هذه تتزامن مع تصعيد استيطاني تهويدي متواصل على امتداد الأرض الفلسطينية، تركزت في الأيام الأخيرة بعمليات تجريف واسعة النطاق وهدم لمنشآت سكنية في العيسوية بالقدس المحتلة، ومصادرة أكثر من 150 دونما من أراضي خربة «أم الخير»، ومحاولة اقتطاع 4 قرى من محافظة رام الله وضمها للقدس المحتلة، هذا بالإضافة الى حرب التهجير و«الترانسفير» التي تشنها سلطات الاحتلال على الوجود الفلسطيني في الأغوار والقدس المحتلة.

وأكدت الوزارة إدانتها هذا «التصعيد المتفلت من كل قانون»، وقالت إن «اليمين الحاكم في إسرائيل ومنذ صعوده في العام 2009، ماض في تعميق سيطرته على مفاصل دولة الاحتلال ومراكز صنع القرار فيها، لتسهيل تنفيذ برنامجه الظلامي والعنصري القائم على تكريس الاحتلال وتعميق الاستيطان وابتلاع غالبية أراضي الضفة الغربية المحتلة، وصولا إلى تحويل رؤية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة بجانب إسرائيل، إلى فكرة غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ».

وأضافت أن استمرار المجتمع الدولي في حصر ردود أفعاله على الانتهاكات الإسرائيلية في دائرة الإدانات الشكلية، وتشخيص الانتهاكات وتوصيفها بعيدا عن أي علاجات حقيقية لحل الصراع بالطرق السياسية، يؤدي إلى إعطاء المزيد من الوقت لـ«سرطان الاستيطان» ليواصل تفشيه في ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

من جانب آخر قال مفوض الإعلام والثقافة في حركة فتح، ناصر القدوة، أمس الأربعاء، إن حركته تريد «حوارا سريعا وفعالا وصريحا» مع جمهورية مصر العربية، للتأكد من نوايا وقرارات حركة حماس.

ونفى القدوة في مؤتمر صحافي في رام الله بحسب وكالة «صفا»، علمه بوجود مبادرة مصرية لإنهاء الانقسام، مضيفا «نحن نريد حوارا سريعا مع مصر حتى نتأكد من نوايا وقرارات حماس».

وأشاد بجهود مصر، مجددا التذكير بالمطالب الثلاث لحركة فتح من حركة حماس، وهي «حل اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها في قطاع غزة وإجراء الانتخابات».

وأضاف: «على ضوء تجاربنا السابقة، الأمر يحتاج إلى مزيد من الوضوح والتأكيد، ونشعر بالحاجة لحوار سريع وفعال وصريح مع الإخوة في القاهرة، بهدف التأكد من الموقف وأن تتوفر الأرضية اللازمة للتأكد أن الخطوات إذا ما اتخذت ستكون على أرضية صلبة وستقود للنتائج المرجوة».

وحول عقد المجلس الوطني، ذكر القدوة أن اجتماع المجلس الوطني المقبل سيكون بدون حركة حماس، «وإذا أرادت حماس المشاركة يجب أن يكون في إطار تفاهم شامل وليس فقط في منظمة التحرير، بحيث يشمل الوضع في قطاع غزة».

وأردف «هكذا يمكن الوصول إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة ومجلس وطني جديد»، معربا عن اعتقاده بأن هناك مصلحة للفصائل المنضوية في منظمة التحرير لعقد المجلس، مضيفا «علينا أن ندفع بهذا الاتجاه ويجب الحوار معهم بما يزيل أي تساؤلات».

من ناحية أخرى دعت لجنة شعبية فلسطينية أمس الأربعاء إلى ضغط دولي لرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة عقب توصية للبنك الدولي بغرض تحسين الاقتصاد الفلسطيني.

وقالت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على غزة، في بيان أمس، إن «تقرير البنك الدولي المطالب برفع الحصار عن غزة ورفع القيود بما يتيح المجال لتحسين الاقتصاد الفلسطيني يحتاج ممارسة ضغوط دولية على إسرائيل».

وأكد رئيس اللجنة النائب المستقل في المجلس التشريعي الفلسطيني جمال الخضري أن تقرير البنك الدولي المذكور «مهم جدا خاصة أنه سيقدم إلى اجتماع المانحين لتقديم المساعدة الإنمائية للشعب الفلسطيني على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقده في 18 الشهر الجاري في نيويورك».

وشدد الخضري على دعوة البنك الدولي إلى رفع الحصار عن غزة والقيود الإسرائيلية عن الضفة الغربية «ما من شأنه المساعدة في الوصول إلى رؤية جديدة للاقتصاد الفلسطيني تؤدي إلى رفع معدل النمو السنوي إلى 7 بالمئة في المتوسط».

ونبه إلى أن «الحصار والاستهداف المباشر لكافة القطاعات بما فيها الاقتصادية وإغلاق المعابر، يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

وأكد الخضري أن الأرقام الصادمة لواقع الفقر والبطالة في غزة والتي جعلت 80 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر هي نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 والحصار المشدد منذ 2007.

وأشار إلى أن إسرائيل تواصل فرض قوائم السلع الممنوع دخولها غزة، وتفرض مزيدا من القيود على دخول السلع عبر معبر كرم أبو سالم (المعبر الوحيد المفتوح جزئيا لدخول السلع لغزة)، فيما تغلق بقية المعابر التجارية الأخرى مع القطاع.

ولفت رئيس اللجنة الشعبية لرفع حصار غزة إلى أن منع السلع ليس عملية عشوائية «إنما تعتمد على منع المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة لمنع أي إمكانية لحدوث تنمية».

وكان البنك الدولي دعا في تقرير أصدره أمس إسرائيل إلى تحسين إجراءاتها على المعابر أمام البضائع الفلسطينية وإزالة القيود المفروضة على الوصول لمناطق واسعة في الضفة الغربية ورفع حصار قطاع غزة بهدف إتاحة المجال لتحسين الاقتصاد الفلسطيني.

وجاءت الدعوة ضمن رؤية جديدة للاقتصاد الفلسطيني عرضها البنك الدولي سعيا لرفع معدل النمو السنوي إلى 7 بالمئة في المتوسط، محذرا في الوقت نفسه من تفاقم قياسي في بطالة الفلسطينيين خصوصا في قطاع غزة حال استمرار الوضع الراهن.

وأشار التقرير إلى أن رفع حصار غزة «سيفتح المجال أمام حركة التجارة شديدة الأهمية اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية للقطاع واقتصاده وتحسين الأوضاع المعيشية السيئة فيه».

ليبرمان: الحرب المقبلة مع «حزب الله» ستنتهي بانتصار إسرائيلي «حاسم»

وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان

الأراضي المحتلة – «وكالات» : حذر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، ميليشيا حزب الله اللبناني من أن أي حرب قادمة بين الطرفين ستنتهي بانتصار إسرائيلي «حاسم».

وقال ليبرمان في تصريحات صحفية، خلال زيارته لمناورات عسكرية يخوضها الجيش الإسرائيلي استعدادا لأي حرب قادمة مع ميليشيا حزب الله أو جماعات إرهابية على الحدود مع سوريا، وفقا لما ذكرته صحيفة «تايمز أو إسرائيل» الثلاثاء.

وتعد هذه المناورات العسكرية الأضخم منذ 20 عاما.

وأكد ليبرمان أن هذه المناورات هي بمثابة تحذير لكل من يفكر بحرب ضد إسرائيل.

يذكر أن المناورات التي بدأت يوم الثلاثاء الماضي، وتنتهي يوم الخميس القادم، تحاكي حربا واسعة النطاق مع حزب الله وتشمل عشرات الآلاف من القوات البرية بالإضافة إلى سفن حربية وحاملات طائرات.

فرنسا: إحباط 12 اعتداءً «إرهابياً» في 2017

باريس – «وكالات» : أحبطت السلطات الفرنسية 12 محاولة اعتداء إرهابي منذ بداية هذا العام، حسب ما صرح به الثلاثاء وزير الداخلية جيرار كولومب، الذي حذر من أن التهديد يبقى «قويا».

وأفاد الوزير أن من الاعتداءات المحبطة، وغير المعلنة، مُخطط لهجوم في مايو على مدرسة تدريب للقوات الجوية في مدينة سالون دي بروفينس، دون أن يقدم مزيدا من التفاصيل.

كما فشل مُخطط للاعتداءات على «نكنات، ومركز للشرطة، ومتجر مع احتجاز رهائن» في يناير الماضي.

وقال كولومب أمام لجنة برلمانية تنظر في مقترحات حكومية لقوانين جديدة لمكافحة الإرهاب إن «التهديد يبقى قويا».

وأضاف : «نرى أننا نتجه من تهديد خارجي إلى تهديد داخلي، ويجب أن نكون قادرين على التكيف مع تطور هذا التهديد».

وفي أحدث مؤامرة محبطة، عُثر الأسبوع الماضي على متفجرات محلية الصنع معدة للاستخدام في شقة غير مأهولة قرب باريس.

ويناقش البرلمان خططا مثيرة للجدل لقانون الإرهاب، الذي سيعوض في 1 نوفمبر المقبل، حالة الطوارئ المفروضة في فرنسا منذ الهجمات الجهادية التي نفذها تنظيم داعش الدولة الإسلامية في باريس في نوفمبر 2015، وقتل فيها 130 شخصا.

وستسمح القوانين الجديدة التي تعهد بها الرئيس إيمانويل ماكرون في الحملة الانتخابية، للسلطات بوضع أشخاص تحت الإقامة الجبرية، وتفتيش المنازل، كما تمنع التجمعات العامة دون موافقة مسبقة من أحد القضاة.

القضاء البرازيلي يستجوب مجدداً الرئيس الأسبق لولا

لويس إيناسيو لولا دا سيلفا

برازيليا – «وكالات» : يستجوب قاضي مكافحة الفساد في البرازيل سيرجيو مورو الأربعاء للمرة الثانية الرئيس الأسبق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا الذي أضعفته اعترافات خطيرة أدلى بها أحد أقرب المحيطين به.

وكان هذا القاضي حكم على لولا دا سيلفا (71 عاما) في يوليو بالسجن حوالي 10 سنوات في قضية منفصلة، وفي المجموع تستهدف 6 قضايا الرئيس السابق، ويمكن أن تقضي على طموحاته في العودة إلى السلطة.

وكشف وزير المالية السابق في عهده أنطونيو بالوتشي الأسبوع الماضي، أسرارا قد تشكل ضربة قاسية له، وبالوتشي أوقف في سبتمبر 2016، وحكم عليه بالسجن 12 عاما.

وبالوتشي أيضا استمع إليه القاضي مورو، وأكد أن لولا أقام «حلفا وثيقا» بين حزب العمال الذي يقوده ومجموعة أودبريشت للأشغال العامة التي تشكل صلب فضيحة الفساد التي تهز البرازيل.

ويمكن أن يستخدم القاضي هذه العناصر الجديدة لتعزيز الاتهامات التي يواجهها الرئيس الأسبق (2003-2010) عند الاستماع إليه.

ويقول الادعاء إن أودبريشت قدمت على ما يبدو أرضا إلى معهد لولا في ساو باولو ووضعت بتصرف عائلته أرضا أخرى في مدينة ساو برناردو دو كامبو المجاورة، لقاء تسهيلات أمنها لحصول المجموعة على عقود من شركة النفط الحكومية بتروبراس.

وصرح بالوتشي أن «الوقائع التي نقلت صحيحة»، وهذا ما يمكن أن يسقط كل خط الدفاع عن الرئيس الأسبق.

لكن لولا دا سيلفا قال على صفحته على فيس بوك إن «القصة التي يرويها أنطونيو بالوتشي تناقض كل الشهادات الأخرى ولا يمكن فهمها إلا في إطار واقع إنه رجل مسجون، وأدين في قضايا أخرى للقاضي سيرجيو مورو».

في 10 من مايو وفي أول مواجهة له مع القاضي مورو في كوريتيبا جنوب البرازيل، قال الرئيس إنه ضحية حملة «نفاق» ونفى كل الاتهامات، لكن الوضع تدهور منذ ذلك الحين.

ففي نهاية يوليو، حكم على العامل السابق في قطاع التعدين وأنهى ولايتيه الرئاسيتين بمستوى قياسي في شعبيته، بالسجن 9 أعوام ونصف العام.

وأدانه القاضي بقبول شقة من 3 طوابق في منتجع كرشوة من مجموعة أودبريشت، وبانتظار محاكمة الاستئناف، أبقي لولا حرا لكنه قد يمنع من الترشح للانتخابات التي ستجرى في أكتوبر 2018، إذا أدين في الاستئناف وقد يسجن.

ومازال لولا يتقدم نوايا التصويت في استطلاعات الرأي، لكنه يلقى رفضا من قبل جزء كبير من الرأي العام البرازيلي.

ولم تجذب جولته في المناطق الفقيرة في الشمال الشرقي في الأسابيع الماضية حشودا كبيرة، والشمال الشرقي هو واحدة من المناطق التي استفادت أكثر من سواها من السياسة الاجتماعية الطموحة للولا دا سيلفا، الذي ساهم خلال ولايتيه (2003-2010) في إخراج عشرات ملايين البرازيليين من البؤس، استمرت جولة لولا 3 أسابيع وشملت 28 مدينة.

باكستان تعقد أولى جلسات الاستماع حول قرار عزل نواز شريف من منصبه

نواز شريف

إسلام أباد – «وكالات» : عقدت المحكمة العليا الباكستانية أمس الأربعاء، أولى جلساتها حول مراجعة القرار الذي أدى لعزل رئيس الوزراء السابق نواز شريف من منصبه على خلفية اتهامات بالفساد.

وكان شريف طعن على قرار المحكمة الذي صدر في 28 يوليو الماضي، الذي منعه لأجل غير مسمى من شغل مقعد في البرلمان.

وقال خواجة هاريس، محامي شريف للصحفيين بعد جلسة الاستماع اليوم أمام المحكمة التي ضمت خمسة قضاة: «موكلي لم يحظ بمحاكمة نزيهة».

وكجزء من الحكم أمر القضاة السلطات بتقديم تهم جنائية ضد شريف وابنيه وابنته وصهره وعضو بحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية –جناح نواز.

ويشار إلى أن الاتهامات التي أدت لعزله من منصبه تتعلق بفترة حكمه في التسعينيات.

ويتهم خصوم شريف رئيس الوزراء الباكستاني السابق بغسل الأموال من باكستان وإخفاء الأموال في حسابات خارجية. وتردد أنه تم استخدام الأموال لشراء عقارات في لندن لاحقا.

وعلى الرغم من التحفظات حول كيفية سير المحاكمة، تنحى شريف على الفور بعد قرار المحكمة، ولكنه قال إن الشعب الباكستاني لن يقبل الحكم.

ويذكر أن شريف (67 عاماً) تولى السلطة بعد أن حقق الحزب فوزا ساحقا عام 2013.

ويذكر أن فترة حكمه التي استمرت أربعة أعوام شهدت تحسنا في الاستقرار الأمني والاقتصادي في باكستان، لأنه دعم قيام الجيش بحملة كبيرة ضد المسلحين المتشددين بالقرب من الحدود الأفغانية، كما أنه عقد اتفاق استثمار مع الصين بقيمة 60 مليار دولار.

وزير الداخلية الألماني يدافع عن ترحيل جماعي جديد لأفغان

برلين – «وكالات» : دافع وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير عن ترحيل جماعي جديد لأفغان مرفوض طلبات لجوئهم إلى وطنهم.

وقال دي ميزير أمس الأربعاء في برلين في إشارة إلى المرحلين: «كل الأفراد الثمانية الذين تم ترحيلهم أدينوا بجرائم كبيرة، كل حالات الترحيل كانت قادمة من السجن الجنائي، ومن سجن الترحيلات في حالة واحدة»، وأضاف أن «الرجال الأفغان الذين تم ترحيلهم من ولايات بافاريا وشمال الراين–ويستفاليا وهامبورغ، ارتكبوا جرائم جنائية كبيرة».

ومن جانبه، قال وزير الداخلية المحلي لولاية بافاريا، يواخيم هيرمان، إن «3 أشخاص من الثمانية المرحلين كانوا في ولايته»، وأضاف: «تم إدانة اثنين منهما بتهمة الاغتصاب، وآخر بتهمة التسبب في إصابات جسدية خطيرة».

وأكد دي ميزير مواصلة هذه السياسة في المستقبل أيضا، مضيفا أنه من المقرر إصدار تقرير جديد عن الأوضاع الأمنية في أفغانستان الخريف المقبل، مشيرا إلى أن الحكومة الألمانية ستظل حتى ذلك الحين متمسكة بسياستها الحالية في ترحيل اللاجئين المرفوضين.

ووصل الأفغان الثمانية المرحلين من مدينة دوسلدورف الألمانية أمس الأربعاء إلى مطار كابول الدولي في العاصمة الأفغانية.

وتعد هذه أول دفعة من طالبي اللجوء يتم ترحيلهم من ألمانيا منذ هجوم بسيارة مفخخة وقع في مايو الماضي، بالقرب من السفارة الألمانية في كابول، والذي أسفر عن مقتل 150 شخصا وإصابة أكثر من 300 آخرين.